INF

IAEA - INFCIRC/431
21 February 1994
GENERAL Distr.
ARABIC
Original: SPANISH

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

نشرة اعلامية

معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي

بيان صادر عن شيلي بمناسبة الاجراء الذي اتخذته لكي تصبح طرفا متعاقدا في معاهدة تلاتيلولكو

بناء على طلب نائب ممثل شيلي المقيم يعمم لاطلاع جميع الدول الأعضاء في الوكالة نص البيان الملحق الذي أدلى به السفير كارلوس بورتاليس سيفوينتس، المدير العام للسياسة الخارجية بوزارة العلاقات الخارجية في شيلي، خلال الدورة الاستثنائية الثامنة للمؤتمر العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، بمناسبة الاجراء الذي اتخذته شيلي لكي تصبح طرفا متعاقدا في معاهدة تلاتيلولكو.

94-00590

الملحـــق

الدورة الاستثنائية الثامنة للمؤتمر العام
لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية

بيان أدلى به السفير كارلوس بورتاليس سيفوينتس،
المدير العام للسياسة الخارجية، بمناسبة الاجراء الذي
اتخذته شيلي لكي تصبح طرفا متعاقدا في معاهدة تلاتيلولكو

(مدينة مكسيكو، ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)

يشرفني أن أترأس أول وفد شيلي يشترك في جلسة لهذا المؤتمر العام بعد الاجراء الذي اتخذه بلدي لكي يصبح طرفا متعاقدا كاملا في معاهدة تلاتيلولكو، ويصبح عضوا في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية.

وهذه مناسبة ذات أهمية خاصة ومغزى خاص بالنسبة لشيلي. ولذا فان لي عظيم الشرف أن أنقل الى المندوبين المحترمين المشتركين في هذه الجلسة، والى أمانة وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية، ولا سيما الى وفد حكومة المكسيك، الوديع لهذا الصك الدولي، تحيات أخوية حارة من صاحب السعادة رئيس جمهورية شيلي، السيد باتريسيو آيلوين آزوكار.

وأود أن أشير الى أن شيلي قد ارتبطت ارتباطا وثيقا بانشاء نظام تلاتيلولكو منذ البداية، الأمر الذي يشهد عليه البيان المشترك الصادر عن رؤساء دول اكوادور والبرازيل وبوليفيا وشيلي والمكسيك، حيث حظي اعلانهم الصادر في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٦٣ اعتبار أمريكا اللاتينية منطقة لا نووية بتأييد الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار ١٩١١ (الذي اعتمدته الدورة الثامنة عشرة). وبما أننا قد وقعنا وصدقنا المعاهدة الأصلية، فقد وقع على عاتقنا التزام بترويج أهدافها والامتناع عن القيام بأي أعمال متعارضة مع تلك الأهداف. ومع ذلك، كان لا بد لشيلي من أن تقدم دليلا اضافيا على ارادتها السياسية لكي تصبح عضوا كاملا في النظام. وقد اتخذنا هذه الخطوة عندما أودعنا رسميا الاعلان بالتنازل فيما يخص المتطلبات المحددة في الفقرة ١ من المادة ٢٨ التي لم يتم استيفاؤها بعد، وصدقنا، بالاضافة الى ذلك، على جميع التعديلات التي تمت الموافقة عليها حتى الآن في اجتماعات الموقعين.

ويقدم اصلاح ١٩٩٢ مثالا ملموسا لما يمكن تحقيقه في المنطقة عندما تتوفر ارادة سياسية مشتركة وموقف ابتكاري ورغبة واضحة في اتباع نهج جديد واحراز المزيد من التقدم. وهذه المبادرة المشتركة تمثل استجابة للجهود التي بذلتها خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة الدول الأطراف في معاهدة تلاتيلولكو

والمسؤولون الذين تعاقبوا على منصب الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية، في سبيل استكمال انشاء أول منطقة مسكونة خالية من الأسلحة النووية في العالم. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز الدور التي قامت به المكسيك بوصفها الدولة الوديع.

ولا شك في أن الدعوة التي وجهها الرئيس آيلوين الى رئيسي الأرجنتين والبرازيل للتحرك بشكل مشترك نحو التنفيذ الكامل لمعاهدة تلاتيلولكو و "نطاق تطبيقها" كانت بداية احدى اهم المبادرات الدبلوماسية التي اشتركت فيها شيلي خلال السنوات القليلة الماضية. وهي تعبر عن رغبة شيلي في الاشتراك بنشاط في تصميم وتحسين الخطط والصكوك التي تسهم في الأمن الدولي من خلال اجراءات اقليمية ودولية على السواء.

وقد سعت الحكومة الشيلية بهذه الخطوات المحددة الى تأكيد رفضها ونبذها التامين لانتشار أسلحة التدمير الشامل، والى اظهار التزامها بأن تسهم بقسط كبير في خدمة هذه القضية. وعلى ضوء التحديات الجديدة التي طرحتها التطورات الدولية، بدأنا في اتخاذ خطوات نحو اجراء تقييم جدي لالتزاماتنا فيما يتعلق بالأمن، والتفكير مليا في خدمة قضية نزع السلاح.

ونحن نسعى الى اتباع نهج جديد في جهودنا في سبيل المساهمة بشكل فعال ومبدع في انشاء نظام حقيقي للأمن، كما اننا مستعدون لأن نأخذ على عاتقنا التزامات جديدة في هذا المجال. وتشمل هذه مبادرات أخرى هادفة الى منع انتشار أسلحة التدمير الشامل، ولا سيما اعلان مندوزا، وتوقيع اتفاقية الأسلحة الكيماوية، وتحسين اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢، وسحب التحفظ الذي أبدته شيلي منذ عام ١٩٣٥ فيما يتعلق ببروتوكول جنيف لحظر استخدام الغازات الخانقة أو السامة أو غيرها من الغازات في الحروب أو استخدام أساليب الحرب البكتريولوجية.

ولذا فاننا نتطلع الى اشراك شيلي بشكل تدريجي وطبيعي في المحافل الرئيسية المتصلة بهذا الموضوع. ولهذا شجعنا على عقد مؤتمر اقليمي بشأن تدابير الثقة والأمن، وتقدمنا بعرض لاستضافة الدورة العادية التالية للمؤتمر العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية.

ونأمل في أن تصبح منطقتنا منطقة سلم وثقة متبادلة، تختفي فيها حالات الريبة وتسودها روح التفاهم. والحقيقة الثابتة الماثلة في أن أمريكا اللاتينية تعتبر اليوم احدى المناطق السلمية حقا في العالم تعطينا أملا جديدا بأن المساهمة التي نقدمها في سبيل قضية السلم والأمن هي مساهمة ضرورية ومناسبة في الوقت نفسه. وهذه الحقيقة ترغمنا على أن نواصل تقدمنا بأن نتعهد بالتزامات جديدة ونقوم بتحسين الصكوك الراهنة.

وتمثل آخر التطورات الدولية تحديات رئيسية للأمن العالمي. فمن جهة، حدث تقدم هام بفضل عقد معاهدتي ستارت الأولى والثانية، واعتماد اتفاقية الأسلحة الكيماوية، والاعلانات الخاصة بوقف التجارب،

النووية من طرف واحد، والتحسينات في نظم مراقبة التكنولوجيا العسكرية والتكنولوجيا المزدوجة الاستخدام، وتطوير قدرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال التفتيش، وانشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ومن الجهة الأخرى، يجري انشاء نظم أمن جديدة بدرجات متفاوتة من الفعالية لتوفير طرق لايجاد حلول للنزاعات الاقليمية عن طريق المفاوضات.

وفي مجالات أخرى لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله: فلا تزال هناك تهديدات بانتشار أسلحة التدمير الشامل. وفي ظروف تتسم بازدياد الاعتماد المتبادل، من المفارقات أن العلم والتكنولوجيا -رغم أنهما يفتحان طرقا واعدة نحو التقدم- يسهلان أيضا الوصول الى أساليب جديدة للابادة. وشيلي مقتنعة بأن هناك حاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى الى اعتماد نهج شامل ومتكامل فيما يتعلق بمشكلة أسلحة التدمير الشامل، وذلك عن طريق صياغة اتفاقات متعددة الأطراف تكون متوازنة وغير تمييزية. وينبغي أن تساعد الطبيعة الشاملة لهذه الاتفاقات على تيسير تكامل جميع الأطراف الموجودة على المسرح الدولي في اتفاقات عالمية حقا من شأنها أن تكون رادعا دون أن تعرقل الوصول الى التطوير الكامل للتكنولوجيات المتقدمة المزدوجة الاستخدام من أجل الأغراض السلمية وحدها. وهذه المبادئ ينبغي أن توفر دليلا لتحسين اتفاقات نزع السلاح الأخرى في مجال أسلحة التدمير الشامل على المستوى الاقليمي والعالمي. وتجدر الاشارة الى أن الاتفاقية بشأن حظر تطوير وانتاج وخزن واستخدام الأسلحة الكيماوية وبشأن تدميرها تضع معايير مماثلة لتلك التي تنطوي عليها معاهدة تلاتيلولكو، مع أحكام اضافية ملائمة للطبيعة المتخصصة للموضوع ذي الصلة. وتعلق شيلي أهمية خاصة على مفهوم عمليات التفتيش الارتيابية، التي أصبحت الآن لأول مرة جزءا من معاهدة دولية، والتي شجعنا على تطويرها المطرد في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

سيدي الرئيس،

ان الاصلاحات التي أدخلت على نظام تلاتيلولكو للرقابة قد أدت الى خلق هيكل تدريجي متكامل ومتوازن، يبدأ بتقارير الأطراف ويشمل طلب تقارير خاصة. واذا لم تكن هناك استجابة مرضية، فان هذه التقارير يتبعها طلب لاجراء عملية تفتيش استثنائية حيث تضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالمسؤولية عن تنفيذ تلك العملية التي يجب أن تتم وفقا للمادة ١٢ من معاهدة تلاتيلولكو. ويتعين على الوكالة -عن طريق عملية التفتيش هذه- التحقق من كل نطاق الامتثال للالتزامات التي تعهدت بها الأطراف المتعاقدة. ونحن نرى أن هذا يعني أن وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والوكالة الدولية للطاقة الذرية ينبغي أن تعقدا اتفاقا جديدا، وفقا للمادة ١٩، بتفويض من المؤتمر العام من أجل تيسير عمل نظام الرقابة بكفاءة.

والطريقة التي تمت بها صياغة معاهدة تلاتيلولكو وبروتوكولاتها الاضافية تشير الى النهج الذي ينبغي أن نعتمده لخلق وتعزيز مناخ يسوده المزيد من الثقة والأمن بين بلداننا. وعلى الرغم من أن المعاهدة قد وضعت في وقت مختلف تماما عن الوقت الحاضر، فاننا نستطيع أن نرى اليوم أنها لم تفقد شيئا من كونها صحيحة ومناسبة. فطبيعتها التقدمية جعلت من الممكن توسيع نطاقها دون اضعاف الالتزامات التي تم التعهد

بها فعلا. كما ان مرونتها جعلت من الأسهل للقوى الرئيسية أن تنضم لنظام حظر الأسلحة النووية الذي تنطوي عليه المعاهدة. وروح المعاهدة ونصها يمثلان بالنسبة لبقية العالم ثروة حيوية من المبادىء والمعايير، ومن أبرزها الطبيعة الواسعة والشاملة لأحكام المعاهدة ومفهومها المتمثل في آلية للرقابة الدولية الفعالة على نزع السلاح النووي، الأمر الذي يعتبر أصيلا ومتقدما عن وقته أيضا.

فمفهوم "المنطقة الخالية من الأسلحة النووية"، الذي روجته معاهدة تلاتيلولكو يقوم على أساس أن الالتزامات التي يتم التعهد بها تكتسب أهمية مماثلة بالنسبة لجميع الأطراف المشتركة. وفي هذا الصدد يتجاوز مفهوم عدم الانتشار الى حد بعيد. والهدف المتمثل في الحظر النهائي والتام لجميع أنواع الأسلحة النووية هو هدف ينبغي أن تنشده الانسانية بأسرها. ولتحقيق هذا الهدف يجب علينا أولا أن نعزز نطاق تطبيق معاهدة تلاتيلولكو لكي يشمل المنطقة بأسرها؛ وأن نسهم في انشاء نظام واسع للسلم مع المناطق المجاورة التي تشملها معاهدة القطب الجنوبي ومعاهدة راروتونغا؛ وأن نراقب بتعاطف عملية انشاء مناطق مماثلة في المناطق التي بدأت فيها فعلا مفاوضات من أجل انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية كما هي الحالة في أفريقيا.

وفي القرار ١١(حاء) دعا المؤتمر العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الى اعداد مشروع ضمانات يمكن أن يصلح أساسا للتفاوض على الاتفاقات المنصوص عليها في المادة ١٣ من المعاهدة. ووفقا لروح معاهدة تلاتيلولكو وممارستها، ينبغي أن تكون هذه الاتفاقات شاملة، وأن تحظر أي غرض عسكري، وأن تساعد على ضمان أن الأطراف فيها تمتثل لالتزاماتها. وقد استهلت الحكومة الشيلية بالفعل تبادل المعلومات الذي ينبغي أن يؤدي الى التفاوض على اتفاق ضمانات شامل مع الوكالة لكفالة الامتثال للمادة ١٣ من معاهدة تلاتيلولكو في غضون الفترة الزمنية المحددة.

ومن المعروف عموما أن التجريد النووي بموجب معاهدة تلاتيلولكو يقتصر على الأغراض العسكرية. ولذا فان الاستخدام السلمي للطاقة النووية -أي الاستخدام في الأغراض غير العسكرية بعبارة أخرى- يباح ويمثل حقا غير قابل للتصرف لكل دولة. وفي حالة معاهدة تلاتيلولكو، هناك اعتراف محدد بهذا الأمر في المادة ١٧.

وفي هذا الاطار المرجعي، فاننا ننظر باهتمام عظيم الى الدور المقبل الذي يمكن أن يسند الى وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية باعتبارها منظمة مناسبة للاضطلاع بالمسؤولية عن التنسيق الاقليمي لممارسة أعضائها حقوقهم، في اتساق مع هذه المعاهدة، في أن يستخدموا الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ولا سيما من أجل التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. وكما أشار الأمين العام السابق، السيد أنطونيو ستمبل باريس، فان وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية يمكن أن توسع مدى أنشطتها لتغطية هذا المجال وأن تعتمد نهجا مختلفا اختلافا جوهريا عن النهج المتبع حتى الآن.

ينبغي أن نذكر أن أعضاء وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية قد أظهروا منذ ١٩٧٧ رغبتهم في أن تشترك الوكالة في عمليات التخطيط ووضع النظم المنهجية والتنظيم والتنسيق على المستوى الاقليمي لجهود أمريكا اللاتينية في سبيل ضمان الاستخدام السلمي الكامل والفعال للطاقة النووية. والبلدان الأعضاء لديها الآن الارادة السياسية لتحقيق هذا الهدف. ولذلك ينبغي اعطاء وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية الموارد اللازمة بالاضافة الى وظائف محددة وواضحة تجعلها جهازا اقليميا مسؤولا عن تنسيق الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وقد وافق المؤتمر العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينة في دورته في أيار/مايو ١٩٩٣ على قرار اشتمل على مجموعة من التدابير الموجهة نحو تحقيق هذه الغاية. ونحن نتطلع الى تقرير التقييم الذي طلب من مجلس وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية أن يقدمه لفترة الدورة الرابعة عشرة في ١٩٩٥، والى اقتراحات الأمين العام من أجل تشجيع التعاون على تدريب العلميين في المنطقة، بما في ذلك التعاون مع المؤسسات والجامعات في البلدان المتطورة.

سيدي الرئيس،

لقد بدأت شيلي تأخذ المبادرات الأولى في مجال البحوث النووية في الخمسينات. فاشتركت في الاجتماع الدولي الأول المعني بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية، الذي عقد في جنيف، واشتركت في اعتماد النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي انضمت شيلي الى عضويتها في عام ١٩٦٠.

وأسست فيما بعد، في عام ١٩٦٤، هيئة الطاقة النووية الشيلية بوصفها منظمة ادارية مستقلة مسؤولة عن جميع المسائل المتصلة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية والمواد المرتبطة بالمجال النووي، وذلك لضمان تنمية متكاملة في هذا المجال.

وهيئة الطاقة النووية الشيلية لديها وظيفتان أساسيتان: تشجيع تنمية الاستخدامات والتطبيقات السلمية للطاقة النووية، ومراقبة تلك التطبيقات بهدف حماية حياة الانسان والصحة البشرية وحماية الخيرات والبيئة. وفي سبيل هاتين الوظيفتين تعاونت الهيئة تعاونا وثيقا ومتواصلا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتكتسب أهمية خاصة في هذا الصدد المشاريع المنفذة في اطار الترتيبات التعاونية الاقليمية لترويج العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية (أركال).

ومن المهم التأكيد على اهتمام شيلي بتنمية التكنولوجيات النووية في مجالات مثل مجال الطب ودراسة الهياكل والأجزاء، وقياس وتحليل العمليات الطبيعية والصناعية، وحفظ الأغذية، ومعالجة النفايات وغيرها من المجالات العديدة التي يتعذر حصرها الآن.

واننا واثقون من أن دورنا كعضو كامل في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية سيتيح امكانات للتعاون الأفقي على الاستخدام السلمي للطاقة النووية، كما سيجعلنا في وضع أفضل لتنفيذ التزاماتنا في مجال السلم وعدم الانتشار والأمن، وبالتالي في مجال نزع السلاح.

وبزوال خطر الانتشار النووي في منطقتنا حان الوقت لتعزيز وتطوير النظام الذي جعل هذا الانجاز الهام أمرا ممكنا. وشيلي تواجه هذا التحدي بحماسة. وسنعالج المهام المتبقية بنفس الحسم والتصميم اللذين ميزا الاجراء الذي أدى الى وجودنا هنا اليوم.

وشكرا جزيلا.